اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية:
دراسة تحليلية ودورس مستفادة

أ.د. محمد فتحي عبدالهادي

أستاذ علم المعلومات

قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

كلية الآداب ، جامعة القاهرة

Mfah.12@gmail.com

مستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة من أجل التعرف على خصائصها، وأبرز النماذج العربية، واكتشاف العوائق وسبل التغلب عليها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، وتقوم على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال. وقد تم حصر 189 دراسة نشرت في الفترة من 1985 حتى 2017 على هيئة دراسات ومقالات دوريات (59٪) وأوراق مؤتمرات (21.6٪) وكتب ودراسات منفردة (14.7٪) ورسائل جامعية (4.7٪)، ورغم أن الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج هي مصر والجزائر والأردن. وقد تبين أنه رغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن الإسهام في هذا القطاع محدود للغاية، كما تبين أن الاستثمار في البشر (رأس المال الفكري) هو المحور الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة وهو ما ينطبق أيضا على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويظهر مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 أن هناك 14 دولة عربية وردت في المؤشر من ضمن 138 دولة، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (16) على المستوى العالمي وتلتها دول الخليج العربي الأخرى عدا سلطنة عمان التي تقدمت عليها الأردن. وبالتالى تعد منطقة الخليج العربي هي الأولى فيما يتعلق بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة. ويتطلب الأمر ضرورة أن

تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من منطلق أن التعليم الحقيقى هو مفتاح النجاح والتقدم في بناء رأس المال الفكري، كذلك من الضرورى وضع نظام متطور للإبداع والابتكار والاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد المعرفة، والعناية بتدريس مقررات عن الاقتصاد المعرفي في الأقسام الأكاديمية المختصة بالجامعات، وإمكان تشكيل كتلة اقتصادية عربية تكون قادرة على تنمية المجتمعات العربية اعتمادًا على خطط استراتيجية جيدة، ومن الضرورى إعادة النظر في الكفاءات المطلوبة لاختصاصيى المعلومات والمعرفة للعمل بكفاءة في بيئة الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة؛ الإبداع؛ رأس المال الفكري؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مؤشرات القياس.

تمهيد

إذا كان مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على إيجاد المعرفة ونشرها واستثمارها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، فإن اقتصاد المعرفة هو عصب هذا المجتمع، فاقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة، سلعة وخدمة، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار وحيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه. ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

وقد حظي "اقتصاد المعرفة" بكتابات كثيرة تعرِّف به وتبين دوره في تقدم الأمم والمجتمعات ورقيها. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ماذا قدم الباحثون والدارسون العرب عن اقتصاد المعرفة من خلال كتاباتهم في هذا المجال؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة، من أجل التعرف على خصائصها وأبرز النماذج العربية واكتشاف العوائق وسبل التغلب عليها.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، وتقوم على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال.

حدود الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على: قواعد بيانات "المنظومة"، دليل "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" و"قاعدة الهادى"، ومحرك البحث "جوجل".

وقد أسفر البحث في قواعد بيانات "المنظومة"[1] حتى 4 أغسطس 2017 تحت موضوع "اقتصاد المعرفة" و"اقتصاد المعلومات" و"اقتصاد المعلومات والمعرفة" عن الآتي:

اقتصاد المعلومات والمعرفة 18 مادة، اقتصاد المعلومات 547 مادة، اقتصاد المعرفة 408 مواد.

فاستقر الرأى على الاكتفاء بالمواد التي وردت تحت اقتصاد المعرفة.

وكان توزيع المواد حسب جداول المنظومة كالتالى:

بحوث ومقالات (284)، بحوث المؤتمرات (83)، رسائل جامعية (23)، عروض كتب (7) ، افتتاحيات (3)، عروض أبحاث (3)، عروض رسائل (3)، أخرى (1)، ببليوجرافية (1)

وجاء توزيع المواد على القواعد الست للمنظومة على النحو التالي:

EcoLink	(188)
EduSearch	(117)
HumanIndex	(95)
IslamicInfo	(32)
AraBase	(23)
Dissertations	(23)

ومن الطبيعي أن تحظى قاعدة الاقتصاد بأكبر عدد، مع ملاحظة تكرار بعض المواد بين بعض القواعد، وقد توزع الإنتاج على مدار 42 عامًا، منذ 1976 حتى 2017.

وقد جرى فحص المواد (408) والإطلاع على النصوص الكاملة لمعظمها لاختيار المواد الصالحة للدراسة، حيث تم استبعاد بعض المواد المكررة، والمواد التي ليس لها صلة مباشرة والتى لا تركز على اقتصاد المعرفة، فضلا عن المواد العامة التي تشغل صفحة أو صفحتين، واستبعاد المكررات في المصدرين الآخرين.

وبناء على ما سبق تم الاستقرار على:

مقالات دوريات 77، بحوث مؤتمرات 28، رسائل جامعية 6 = 111 مادة.

أما دليل "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" [2]، فقد تم فحصه في الفترة من 1976 وحتى 2015 تحت رأس موضوع "اقتصاديات المعلومات" حتى 2000 وابتداء من 2001 تحت رأس موضوع "اقتصاديات المعلومات والمعرفة" ومن ثم تم حصر 85 مادة تغطى الفترة من 1986-2015، وبعد مضاهاتها بقواعد بيانات المنظومة وتطبيق القواعد السابق الإشارة إليها فيما يتعلق باختيار المواد الصالحة للدراسة، استقر الرأى على: مقالات دوريات 28، بحوث مؤتمرات 10، رسائل جامعية 1، كتب ودراسات 21 = 60 مادة.

ومن أجل اكتمال التغطية قدر المستطاع رجع الباحث إلى محرك بحث "جوجل"[3] تحت "اقتصاد المعرفة" واستطاع الحصول على 18 مادة غير موجودة في المصدرين السابقين، وهي تتوزع على النحو التالي: مقالات دوريات 7، بحوث مؤتمرات 2، رسائل جامعية 2، كتب ودراسات 7 = 18 مادة. وعلى ذلك جاءت المحصلة النهائية على النحو التالي (جدول 1):

جدول (1) المواد عن اقتصاد المعرفة

القاعدة النوع	قواعد بيانات المنظومة	دليل الإنتاج الفكري العربي في المكتبات والمعلومات	جوجل	المجموع
مقالات دوريات	77	28	6	111
بحوث مؤتمرات	28	10	3	41
كتب ودراسات	-	21	7	28
رسائل جامعية	6	1	2	9
المجموع	111	60	18	189

ويبين الجدول (1) أن أكبر إسهام جاء من قواعد بيانات المنظومة بسبب اتساع نطاقها مع ملاحظة عدم اشتمالها على كتب.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسة عربية تستعرض وتحلل النتاج الفكري العربي -على حد علم الباحث- عن اقتصاد المعرفة، ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة التي تحلل أبرز النتاج الفكري العربي حول اقتصاد المعرفة.

المفاهيم الأساسية

استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الشبكى، واقتصاد اللاملموسات إلخ، وكل هذه التسميات تشير في مجموعها حسب رأى مراد علة إلى اقتصاد المعرفة وفى الغالب تستخدم بطريقة تبادلية[4].

ونتناول فيما يلى أبرز المفاهيم في مجال الاقتصاد المعرفي:

اقتصاد المعرفة

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ذلك الاقتصاد المبنى أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.
- تعريف مراد علة[5]: الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.
- تعريف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية[6].
- الاقتصاد القائم على المعرفة: الاقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد المعرفة واستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي وفى تكوين الثروة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الابتكار وعلى الإبداع وتوليد أفكار جديدة واستثمارها وتطبيق التقنية واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الاقتصادية.
- اقتصاد المعرفة: هو جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة؛ حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسة. ويشمل ذلك مثلا، الصناعات الإبداعية بأبعادها الأربعة حسب تعريف الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

وسوف تأخذ الدراسة بالتعريف الأخير للاقتصاد القائم على المعرفة واقتصاد المعرفة.

خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطًا اقتصاديًا جديدًا ومن أهمها:

أ – المورد الأساسى فيه هو المعرفة.

ب- يعمل من خلال اقتصاد عالمى مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.

ج- التنوع: يوفر طيفا هائلا من المنتجات المتنوعة تُلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات.

د - الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمرًا طبيعيًا ومطلوبًا، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.

هـ- يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية.

و- رأس مال فكري يتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر [7].

ركائز الاقتصاد المعرفي

يعتمد اقتصاد المعرفة على عدة ركائز أهمها:

(1) العمالة المؤهلة والماهرة، وهي ما يطلق عليها رأس المال البشري أو رأس المال المعرفي أو رأس المال الفكري.

(2) نظام ابتكار فعال يتمثل في البحث والتطوير لإنتاج الجديد بصفة مستمرة.

(3) بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتحفيز المشروعات على إنتاج قيمة مضافة عالية.

(4) إطار مؤسساتي ومناخ اقتصادي مناسب.

متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة ما يلى:

(1) سياسات اقتصادية مستقرة، تفسح المجال للتخطيط طويل المدى.

(2) سياسات الاستخدام والتدريب الفعال التي من شأنها أن تفضي إلى سرعة تعلم الأفراد، وزيادة اكتساب المعرفة.

(3) منافسة، واعتماد خفض كلفة إنتاج التقنية، وتحرير الاتصالات، والانفتاح التجاري، وإفساح المجال لدخول الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة[8].

مؤشرات اقتصاد المعرفة

يوجد العديد من مقاييس اقتصاد المعرفة، إلا أن أهم هذه المقاييس هو مقياس "مؤشر اقتصاد المعرفة" الذي طوره البنك الدولي.

ويرتكز مقياس مؤشر اقتصاد المعرفة على[9]:

(1) الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي.

(2) نظام الإبداع والابتكار.

(3) التعليم والموارد البشرية.

(4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعتمد المؤشر على مؤشر إجمالي يمثل المستوى الكلى لتطور الدولة نحو الاقتصاد المعرفي، ويتكون مقياس اقتصاد المعرفة من مؤشر يتراوح بين الصفر (0) والعشرة (10)، إذ أن الدولة المتقدمة في اقتصاد المعرفة تكون قريبة من العشرة، والدولة المتخلفة عن اقتصاد المعرفة تكون قريبة من الصفر.

وعمومًا فإن المؤشرات تدل على مدى النجاح في التوجه نحو اقتصاد المعرفة مما يمكِّن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه.

أبرز خصائص النتاج الفكري العربي عن اقتصاد المعرفة

التوزيع الزمنى:

يوضح جدول (2) التوزيع الزمنى للنتاج الفكري عن اقتصاد المعرفة.

ويتبين من الجدول (2) أن هذا النتاج يغطي الفترة من 1985 حتى 2017 أي عبر 33 سنة. والمادة المنشورة في 1985 هي مقالة بالفرنسية نشرها محمد عبدالجواد في المجلة التونسية للاتصال عن الأوجه الاقتصادية للمعلومات الموثقة. والواضح تتابع النتاج الفكري عن الموضوع سنة بعد أخرى بعد عام 2000 وأنه قد تزايد بشكل كبير في الفترة من 2010 حتى 2017 حيث بلغ 115 مادة بنسبة 60.8٪ من مجمل الإنتاج.

جدول (2) التوزيع الزمني للنتاج الفكري

السنة	العدد	المجموع
1985	1	1
1992	1	6
1994	2	
1995	1	
1998	2	
2000	1	67
2001	1	
2002	6	
2003	6	
2004	7	
2005	5	
2006	4	
2007	15	
2008	17	
2009	5	
2010	10	115
2011	20	
2012	9	
2013	19	
2014	22	
2015	16	
2016	14	
2017	5	
		189

التوزيع الجغرافي:

بالنظر الى الجدول (3) يتضح ما يلي:

- تسيطر ثلاث دول على النتاج الفكري عن الموضوع هي: مصر 54، الجزائر 34، الأردن 27 بمجموع 115 مادة بنسبة 60.8٪ من مجمل النتاج.
- قدمت 17 دولة عربية موادا عن اقتصاد المعرفة منها 11 دولة إسهاماتها محدودة بينما 3 دول إسهاماتها متوسطة إضافة إلى الدول الثلاث ذات الإنتاجية العالية.

التوزيع اللغوي:

- من الطبيعي أن يكون معظم هذا النتاج باللغة العربية، إذ توجد خمس مواد فقط بلغات أخرى، أربع منها بالفرنسية وواحدة باللغة الإنجليزية.

جدول (3) التوزيع الجغرافي

الدولة	عدد المواد	الدولة	عدد المواد
مصر	54	لبنان	3
الجزائر	34	تونس	3
الأردن	27	المغرب	2
السعودية	16	قطر	2
العراق	14	السودان	2
سوريا	13	ليبيا	2
الإمارات	6	البحرين	1
الكويت	5	اليمن	1
فلسطين	4		
المجموع			189

التوزيع النوعي:

يبين الجدول (4) أنواع المواد

جدول (4) أنواع المواد

العدد النوع	العدد	النسبة المئوية
بحوث ومقالات دوريات	111	٪59
بحوث وأوراق مؤتمرات	41	٪21.6
كتب ودراسات منفردة	28	٪14.7
رسائل جامعية	9	٪4.7
المجموع	189	٪100

من الواضح أن بحوث ومقالات الدوريات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 59٪ يليها البحوث والدراسات المقدمة إلى مؤتمرات بنسبة 21.6٪، وهما معا يشكلان 80.6٪ من مجمل هذا النتاج، بينما جاءت الكتب والرسائل الجامعية بنسب صغيرة وهما معًا يشكلان 19.4٪.

الإنتاجية:

الدوريات:

نُشرت 111 دراسة في 84 دورية (انظر جدول 5) مما يعني تشتتا واضحا في الدوريات.

وتتوزع البحوث والمقالات على القطاعات التالية:

جدول (5) التوزيع الموضوعي للدوريات

تخصص الدوريات	عدد الدوريات	عدد الدراسات
دوريات اقتصادية وإدارية	27	39
دوريات علوم اجتماعية وإنسانية	19	24
دوريات تربوية ونفسية	13	14
دوريات عامة	14	18
دوريات مكتبات ومعلومات	11	16
مج	84	111

جدول (6) التوزيع الجغرافي وإنتاجية الدوريات

العدد الدولة	عدد الدوريات	عدد المقالات
مصر	24	34
العراق	10	13
السعودية	9	12
الجزائر	9	14
الأردن	6	10
سوريا	5	5
الكويت	5	5
تونس	3	3
الإمارات	3	3
السودان	2	2
فلسطين	2	2
المغرب	2	2
لبنان	1	3
البحرين	1	1
ليبيا	1	1
اليمن	1	1
مج	84	111

وقد حظي قطاع الاقتصاد والإدارة بغالبية الدوريات، وغالبية المقالات أيضا بنسبة 35.1٪ من مجمل المقالات، وقد ساهمت 11 مجلة مكتبية ومعلوماتية بـ 16 دراسة بنسبة 14.4٪، ويلاحظ أنه لا توجد دورية خاصة بالاقتصاد المعرفي، كما يلاحظ توزع الدوريات على 16 دولة عربية(انظر جدول 6)، كان أكثرها في مصر (24) ثم العراق (10) وكل من السعودية والجزائر وأن أكثر المقالات من مصر (34) ثم الجزائر (14) والعراق (13) والسعودية (12)، وكانت مساهمات الدوريات على النحو التالي:

2 دورية	4	مقالات (واحدة من الجزائر هي مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية والثانية من مصر هي المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية)
5 دوريات	3	
11 دورية	2	
66 دورية	1	

المؤتمرات:

تم رصد 41 دراسة مقدمة إلى 17 مؤتمرًا أبرزها:

المؤتمر الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، 2007 (الجزائر)	7
المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إدارة وقياس رأس المال الفكري، 2008(الجزائر)	7
المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2012 (الدوحة)	5
المؤتمر العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، 2005(القاهرة)	4

وبالطبع فإن معظم المؤتمرات في مجال الاقتصاد والإدارة، وبعضها في مجال التعليم والقليل في مجال المكتبات والمعلومات (4 مؤتمرات قُدم فيها سبع دراسات).

الكتب والدراسات المنفردة:

تم رصد 28 كتابًا ودراسة لكن أغلبها (17 كتاب) كتب دراسية على المستوى الجامعي، معظمها نشر في عَمَّان بالأردن، أما الكتب والدراسات الباقية فهي تتناول في معظمها وضع اقتصاد المعرفة في بلاد ومناطق مختلفة مثل السعودية وليبيا ومصر وسوريا والإمارات، لكن لعل أهم هذه المواد: تقرير اقتصاد المعرفة العربي، وتقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية الذي يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة.

الرسائل الجامعية:

تسع رسائل فقط تضمنها الحصر منها خمس للماجستير وأربع للدكتوراه موزعة على جامعات في كل من: الجزائر (2)، الأردن (3)، فلسطين (2)، مصر (1)، العراق (1)

وعند توزيع الرسائل على التخصصات تبين الآتي:

1 تخصص المكتبات والمعلومات

3 التربية (الإدارة وأصول التربية، الإدارة التربوية)

5 الاقتصاد (العلوم الاقتصادية، إدارة السياسات الاقتصادية، اقتصاديات التنمية، التحليل الاقتصادي، الاقتصاد).

ومعنى ذلك أن معظم الرسائل قُدم في تخصص الاقتصاد.

التوزيع الموضوعي:

يوضح الجدول (7) التوزيع الموضوعي للمواد

جدول (7) التوزيع الموضوعي للنتاج الفكري

الموضوع	العدد
اقتصاديات المعلومات والمعرفة	60
التعليم واقتصاد المعرفة	21
رأس المال الفكري	17
الإبداع والابتكار والبحث العلمي	7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	13
الموارد المالية	1
المؤسسات	1
مؤشرات اقتصاد المعرفة	4
تعليم اقتصاد المعرفة	1
اختصاصي المعلومات والمعرفة	4
اقتصاد المعرفة في بلاد مختلفة	60

وباستقراء الجدول (7) يتبين ما يلي:

- كثرة المواد التي تتناول اقتصاد المعرفة بصفة عامة أو وضع اقتصاد المعرفة في البلاد والمناطق المختلفة.
- اهتمام قطاع التعليم بمراحله المختلفة بتناول اقتصاد المعرفة.
- في الوقت الذي نجد فيه اهتمام برأس المال البشري وهو مطلوب، لا نجد سوى عدد قليل من المواد عن البحث العلمي ودوره في الإبداع والابتكار وأيضا ما يتعلق بالمؤسسات.

- حرص بعض المكتبيين والمعلوماتيين على تناول دور اختصاصي المعلومات والمعرفة في تفعيل الاقتصاد المعرفي.

الاتجاهات الموضوعية للنتاج الفكري حول اقتصاد المعرفة

اقتصاديات المعلومات والمعرفة

البداية لاقتصاد المعلومات وإن تعددت المصطلحات، فقد يستخدم مصطلح "اقتصاد المعلومات"، وقد يُستخدم اقتصاديات المعلومات، بل وقد يستخدم اقتصاد واقتصاديات المعلومات معا.

واقتصاد المعلومات هو "الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، وعلى قطاع المعلومات المتميز في سلعه وخدماته"[10].

إن "الاقتصاديات الجديدة للمعلومات وتطوير الاستراتيجية[11] هو عنوان كتاب من تأليف فيليب إيفانز وتوماس ورستر (2000) وترجمه سمير إبراهيم شاهين أستاذ هندسة الحاسبات بجامعة القاهرة. وقد وجهه مؤلفاه إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة المديرين التنفيذيين لمشروعات الأعمال، والفئة الثانية هي فئة المستثمرين، أما الفئة الثالثة فهي فئة الأكاديميين، ومعنى ذلك أنه يركز أكثر على المنشغلين بالاقتصاد وسوق العمل ومشروعات الأعمال.

وكان اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المعرفي موضوعًا لعديد من الكتب الدراسية أو التعريفية خاصة في الأردن، منها مثلا "اقتصاد المعرفة" لربحى عليان (2014)[12]. ولا يكاد يخلو كتاب عن مجتمع المعرفة من فصل أو أكثر عن اقتصاد المعرفة، مثل كتاب مجتمع المعرفة لأحمد بدر (2011) [13] الذي اشتمل على فصلين عن اقتصاد المعرفة أولهما عن اقتصاد المعرفة ومجالاته وارتباطاته بحقوق الملكية الفكرية، والثانى عن رأس المال الفكري.

و"اقتصاد المعرفة" مصطلح يستخدم للتعبير عن الموارد اللازمة والمستلزمات المطلوبة من موارد مالية وبشرية وتجهيزات.. إلخ لإنتاج عمل فكري أو إبداعي، أما الاقتصاد القائم على المعرفة فهو يعكس مكانة صناعة المعرفة أو قطاع المعرفة في الاقتصاد الوطني على مستوى دولة أو مؤسسة[14].

على أن هناك بعض الأعمال التي تتناول اقتصاد المعرفة في أحد القطاعات مثل كتاب ثريا الخزرجي وشيرين البارودي(2012) الذي يتناول اقتصاد المعرفة تعبيرًا عن رؤية معاصرة وشاملة عن أبرز

تطبيقات اقتصاد المعرفة في القطاع المصرفي وفق مدخل نظري – تطبيقي يراعي أبعاد اقتصاد المعرفة في مجمل النشاطات الاقتصادية من جهة والقطاع المصرفى من جهة أخرى[15].

دراسات أخرى عديدة عن الاقتصاد المعرفي منشورة في الدوريات أو مقدمة في مؤتمرات يغلب عليها الطابع العمومي، منها مثلا دراسة سمير حسن الشيخ (2011) [16] الذي أشار إلى أن اقتصاد المعرفة موضوعًا بكرًا في الدراسات المعاصرة، وأن الباحثين في هذا الموضوع يركزون على دور رأس المال البشري وأهمية الانفاق على التطوير والبحث العلمي وعلى المكون المعرفي للسلع والخدمات ودور تقنيات الاتصال المتعدد الوسائط في الإنتاج والتسويق والتبادل والاستهلاك وتحفيز النمو الاقتصادي.

وهو يرى أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يعتمد على المعلومات من الألف إلى الياء حيث تلعب المعلومات الدور الرئيسي في العملية الإنتاجية كمنتج للقيمة المضافة، في حين أن الاقتصاد المبنى على المعرفة يعد اقتصادًا انتقاليًا تلعب فيه المعرفة دورًا مهما في خلق الثروة، وأنه رغم الاختلاف بين هذين المفهومين فالاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة يشمل الاثنين غالب الأحيان أو يقصدهما معًا.

وتتناول بعض الدراسات دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية، منها دراسة فاطمة عبدالله عطية (2014) [17]. وهي تهتم باقتصاد المعرفة والقدرة على تحقيق الميزة التنافسية في الدول العربية، وتفسر التنافسية على أنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة حسب تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي، وتبين أن معظم البلاد العربية تعانى ضعفًا شديدًا في قدرتها التنافسية المتعلقة بالتنافسية الحالية أو الجارية، وكذلك المتعلقة بالتنافسية الكامنة أو المستقبلية، ومن ثم تتناول الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة لدعم التنافسية متمثلة في: الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا، والاستثمار في رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، وتطوير بنية تحتية ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تنادي بضرورة الاهتمام بصناعة محتوى المعلومات.

وتتناول دراسة محمد نايف محمود[18] دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل قارة من قارات العالم الخمس، وذلك لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو والتنمية. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج رئيس هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوزع حسب المناطق والدول على أساس تطور اقتصاد المعرفة أحيانًا، وعلى أساس الموارد الطبيعية المتوافرة في دول ومناطق أخرى من عينة البحث أحيانا أخرى.

وفي دراسة نشرت بالإنجليزية عام 2017[19] تبين أنه يمكن للثقافة الوطنية أن تكون عنصرًا مفتاحيًا في تفسير جاهزية الأمم لاقتصاد المعرفة.

ركائز الاقتصاد المعرفي

(1) دور التعليم في اقتصاد المعرفة

للتعليم دور مهم في اقتصاد المعرفة باعتبار أنه يؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها، فضلا عن أنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية، ودور الأفراد والمؤسسات فيه.

وهناك عديد من الدراسات التي ترصد وتبين الدور والعلاقة بين التعليم واقتصاد المعرفة، منها دراسة ثريا الماحي[20] عن دور التعليم في تطوير اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وهي تتناول: وضع سياسات لمحو الأمية بأشكالها المختلفة، تطوير أساليب التعليم والتدريب خاصة للعاملين والمهنيين، إعطاء فرص متساوية للجنسين في التعليم والتدريب، الاهتمام بربط المناطق البعيدة والنائية في الدول العربية بتكنولوجيا المعلومات، ودعم التواصل والترابط الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وعن منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة تعمل دراسة ناصر الدين قريبى[21] على تحليل واقع النظام التعليمي في الجزائر من خلال إبراز دور التعليم في تدفق رأس المال البشري وفي بناء اقتصاد المعرفة، والذى يستدعى من الجزائر أن تعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي، بانتهاج المزيد من الإصلاحات في قطاع التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد منه.

وهناك اهتمام خاص بالتعليم الجامعي في علاقته باقتصاد المعرفة، إذ يتحدث آصف دياب عن دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة[22].

وهناك دراسات تهتم بدور المعلم ومدى امتلاكه للمفاهيم والمهارات اللازمة للتعامل مع الاقتصاد المعرفي، منها دراسة رولا نعيم حسن عن درجة امتلاك معلمي اللغة العربية في محافظة البلقاء لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم[23].

(2) الإبداع والابتكار والبحث العلمي

الإبداع التكنولوجي هو تجسيد الأفكار والمعارف التكنولوجية الجديدة المستخلصة من عملية البحث والتطوير على مختلف الجوانب المرتبطة بالمنظمة، وذلك من ناحية المنتجات والأساليب والتقنيات الإنتاجية وحتى الأسواق.

تهتم دراسة أحمد طرطار[24] بآليات الاقتصاد المعرفي لتفعيل عملية الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال، وهي تتناول مقومات الاقتصاد المعرفي لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال وهي: البحث والتطوير، إدارة المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تتناول أيضا الأدوات: التعليم والتدريب، التطور التنظيمي، المناخ التنظيمي المحفز لإبداع تكنولوجي.

وعن دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي تسعى الجوهرة بنت عبدالرحمن العبدالجبار[25] إلى التعريف بمفهوم الاقتصاد المعرفي ودور الجامعات في تنميته وتصديره، والأنشطة التي يمكن أن تسهم بها الجامعات السعودية لتعزيز الاقتصاد المعرفي في المجتمع فضلا عن إلقاء الضوء على واقع السياسات والخطط التي تنتهجها الجامعات السعودية لتعزيز ودعم التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد المعرفي.

وقد انتهت الدراسة إلى أن العديد من الدراسات تجمع على ضرورة بناء الاقتصاد المعرفي بتطوير التعليم في مستوياته المختلفة، واعتماد البحث العلمي كأحد أهم ركائزه. وتتوافر للجامعات السعودية الامكانات المناسبة لتطوير البحث العلمي والإسهام به في بناء الاقتصاد العرفى، وذلك بما يتوافر لها من أنشطة بحثية متنوعة؛ كالكراسي والمراكز البحثية، ومشروعات تقنية نجحت في تطبيقاتها، ومع هذا لا يوجد تعاون أو تنسيق بين الجامعات في مجال استثمار البحث العلمي، والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالأنشطة البحثية بالشكل المطلوب. وقد أوصت الدراسة بإعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة، وضرورة تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية وإشراك المستثمرين والشركات في تنمية اقتصاد المعرفة، وأهمية التركيز على تطوير واستثمار الأبحاث العلمية في الجامعات.

(3) رأس المال الفكري

الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والقدرات التي تمكِّنهم من الإسهام المبدع في أداء المنظمات التي يعملون بها، وهم جزء من رأس المال البشري للمنظمة، لكنهم هم الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم، ويرمي رأس المال الفكري إلى إنتاج أفكار جديدة، أو تطوير أفكار قديمة،

وهو يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عال قادر على توليد الأفكار، وأصول غير ملموسة لها أثر كبير في زيادة الأصوال الملموسة (المادية) وتعظيمها، وهو يمثل استراتيجية تهدف إلى تعزيز الابتكار والإبداع في المؤسسة وتحقيق التميز في بيئة العمل[26].

وتهدف دراسة إبراهيم عبدالله[27] إلى تحليل الوضع الراهن للاستثمارات في تنمية رأس المال البشري بمختلف القطاعات في مصر وعلاقاتها باقتصاد المعرفة، وبيان نوعية خصائص ومهارات العمالة المطلوبة في ظل اقتصاد المعرفة، ومدى اختلافها عن العمالة المطلوبة في ظل الاقتصاد التقليدي، وذلك من أجل وضع رؤية جديدة لأهمية ضخ مزيد من الاستثمارات وتحفيز الاستثمارات في رأس المال البشري، بحسبانه المصدر الرئيس للمعرفة. وهو يرى أن الاستثمار في البشر ورفع كفاءة الموارد البشرية هو المحور الرئيس لمصر للولوج في اقتصاد المعرفة.

(4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار، وهي ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، ويمكن النظر إليها كوسيلة أو أداة في تسيير المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، فهي أداة مدعمة لاتخاذ القرار على أغلب مستويات المؤسسة. كما أنها تساهم في تحقيق التأقلم مع تحولات المحيط الجديد من خلال مساهمتها في تحقيق سرعة استجابة المؤسسة، أي جعلها سريعة رد الفعل تجاه المحيط، وبالتالي تعمل هذه التكنولوجيا على تحقيق المرونة التي تساعد على التأقلم مع تحولات المحيط الجديد[28].

وقد طرحت رسالة الماجستير لعماد عبدالعزيز الحاج[29] مجموعة من التساؤلات تمثلت في تحديد واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، ومقارنته بالدول العربية، وكيفية الاستفادة من اقتصاد المعرفة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعا جاهزا ومهيئا للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، كذلك هناك تطور في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في شبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية.

(5) الموارد المالية

هناك عدة آليات لحشد الموارد المالية لتمويل مشروعات قطاع المعلومات وتقانة الاتصالات عبر أساليب مختلفة منها: التمويل عن طريق حقوق الملكية، التمويل عن طريق الاقتراض المصرفي، التمويل عن طريق أدوات أسواق المال، التمويل عن طريق القروض المجمعة، التمويل الحكومي (الرسمي)، التمويل من المؤسسات المالية الإقليمية، الصناديق المعلوماتية، الجمعيات المعلوماتية التطوعية. وهكذا تتوافر العديد من آليات حشد الموارد المالية، وهذا التعدد يسمح بتنوع الأدوات المستخدمة كما يمكن استخدام مزيج منها[30].

(6) مؤسسات اقتصاد المعرفة

إن أي دولة تريد أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية المتقدمة يجب أن تهتم بإنشاء نماذج مؤسساتية لاقتصاد المعرفة، فهي تعتبر المكان الذي يتوافر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة، والدعم والحوافز التي تُفعِّل تكوين التكتلات الصناعية التقنية، التى تؤثر بدورها على زيادة صادرات المنتجات التقنية (المتوسطة والعالية)، وترفع من مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة وعدد الوظائف العالية الأجر والتنافسية العالمية المتقدمة.

ويستعرض كمال رزيق مؤسسات اقتصاد المعرفة المعروفة والمتمثلة في المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي، ثم يركز على مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة وهي نماذج من التجمعات التي تعتمد على التقانة رفيعة المستوى، وهذه التجمعات قد تكون مؤلفة من مجموعة من الهيئات التي تنتمى إلى قطاعات مختلفة كما أنها تتعاون مع جهات مختلفة في نشر الابتكارات العلمية. ويذكر أشكال مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة التالية: مدن التقانة، حدائق التقانة، حدائق المعرفة، مراكز الابتكار، مراكز الامتياز، شبكات الابتكار، مراكز وشبكات البحوث الافتراضية، حاضنات التقانة وحضانات الأعمال[31].

(7) مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

تستهدف دراسة أحمد بن حامد نقادي[32] عن مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي، اقتراح نموذج بمؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي يرتكز على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي المستخدمة على المستوى العالمي.

ويمثل النموذج المقترح دليلا للمؤشرات الكمية التي يمكن استخدامها لقياس مدى نقل المعرفة من الجامعات إلى الأعمال والصناعة، وإسهامها في الاقتصاد المعرفي. وقد اعتمد النموذج المقترح على ما تم استخلاصه من المؤشرات الإقليمية والدولية عن الاقتصاد المعرفي ومؤشرات المعرفة والشراكة بين الجامعات والأعمال، وقد روعي في النموذج أن يغطي مختلف أبعاد أنشطة نقل المعرفة من الجامعات للصناعة. وتهدف دراسة إهداء صلاح ناجي[33] إلى مقارنة مؤشرات ومبادرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة المختلفة، والتعرف على وضع مصر ضمن منظومة الاقتصاديات القائمة على المعرفة بناء على مؤشرات البنك الدولي، والتعرف على استراتيجيات مصر في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

(8) تعليم اقتصاد المعرفة

أين يُدرس اقتصاد المعرفة؟، يبدو من الطبيعي أن يتم ذلك في كليات أو أقسام الاقتصاد والإدارة من ناحية وأقسام دراسات المعلومات من ناحية ثانية، إلا أن الباحث لم يصادف دراسة واحدة عن تعليمه في كليات أو أقسام الاقتصاد والإدارة، بينما صادف دراسة عن اقتصاد المعرفة مع اقتراح برنامج لتعليمه في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات نشرت عام 2009 لعواطف المكاوي[34].

وجدير بالذكر أن برنامج قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة يتضمن مقررًا في الفرقة الرابعة في المرحلة الجامعية الأولى بعنوان اقتصاديات المعلومات والمعرفة، كما يتضمن مقررًا إجباريا في برنامج الدكتوراه (تخصص تقنية المعلومات) بعنوان اقتصاديات المعرفة.

(9) دور اختصاصي المعلومات والمعرفة

تتناول دراسة علي حسن السمير[35] دور اختصاصي المعلومات بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة في سورية، وتوضح الدراسة دور اختصاصي المعلومات في إنتاج المعرفة والمشاركة بفاعلية في تقاسمها وبثها للآخرين في المؤسسات وقطاعات العمل، فضلا عن أدائه لدور المعلم في تعليم مهارات الثقافة المعلوماتية للمستفيدين. أما عن الأدوار التي يناط بها اختصايى المعلومات في اقتصاد المعرفة كما يراها على حسن السمير:

(1) مدير أو وكيل تغيير: يعمل على تحويل المعرفة من ضمنية إلى مشاركة من خلال المقابلات، وترجمة الخبرات الناجحة من أجل كسب الزملاء والاستفادة من خبراتهم لأداء المهام الموكلة.

(2) محقق: يعمل على تشخيص المشكلات وتحديدها والحلول اللازمة لها.

(3) وسيط: يعمل مع جميع أعضاء فريق العمل ويحاول إنجاح نقل المعارف الضمنية وضمان تخزينها وتقاسمها من خلال ما يعرف بمستودعات البيانات.

(4) باحث: يعمل على استخراج المعلومات من مختلف مصادرها والموجودة خارج المؤسسة من أجل الرجوع إليها وقت الحاجة.

(5) ضابط ارتباط: يربط بين توقعات العاملين وكيفية إنجازها من قبل إدارة المعرفة ونظمها.

(6) المستمع أو المصغي: إلى العاملين للوصول إلى أفكار فريق العمل واستخلاص النتائج المترتبة على تفاعلاتهم.

وللتعرف على الأدوار المطلوبة من اختصاصى المعلومات قام كل من عفاف محمد الحسن وعبدالقيوم عبدالحليم[36] بدراسة استشرافية لمعرفة الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصى المعلومات من عينة من الخبراء قوامها (25) خبيرا في مجال المكتبات والمعلومات بولاية الخرطوم، وقد تم وضع عدد من الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصي المعلومات في بيئة اقتصاد المعرفة، ومن ثم طُلب منهم المشاركة بعملية الترتيب وفقًا لرؤيتهم حول أدوار اختصاصي المعلومات في بيئة اقتصاد المعرفة. كما استفسر الباحثان عن أهم المعوقات التي تواجه اختصاصى المعلومات ومن ثم الأدوار المطلوبة منهم. وقد أوصى الباحثان بعدة توصيات أهمها اعتماد دليل عملي يوضح الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصى المعلومات لمواجهة بيئة اقتصاد المعرفة، والعمل على تنمية وتطوير تلك المهارات.

اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية

يبوضح الجدول (8) مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016[37] ترتيب الدول العربية؛ حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول من الدول العربية ويليها كل دول الخليج عدا سلطنة عُمان التي سبقتها الأردن. ومن الواضح أن الظروف العامة التي تمر بها المنطقة العربية قد أثرت على بعض الدول مثل ليبيا والعراق وسوريا.

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمنطقة العربية؛ فإن هناك بعض الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ككل بعضها قديم إلى حد ما، وبعضها حديث إلى حد ما، مثل دراسة عن اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية لـ محمد أنس أبوالشامات (2012)[38] وهي تركز على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته

على المستويات كلها التي أظهرت أنها لا تزال تستهلك وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

جدول (8) وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

الدولة	الدرجة	الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	5.26	16
قطر	5.23	18
المملكة العربية السعودية	4.84	29
الكويت	4.53	38
البحرين	4.47	48
الأردن	4.29	63
سلطنة عمان	4.28	66
المغرب	4.20	70
الجزائر	3.96	87
تونس	3.92	95
لبنان	3.84	101
مصر	3.67	115
موريتانيا	2.94	137
اليمن	2.74	138

على أن أهم ما يجب الإشارة إليه هو تقرير اقتصاد المعرفة العربي في إصدارة 2014 وإصدارة 2016/2015[39]، وتقرير 2016/2015[40] يقدم بيانات شاملة حول الاتجاهات السائدة والناشئة ضمن اقتصاد المعرفة، مسلطًا الضوء على التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرصد التقرير أيضا التطورات الحاصلة على صعيد البحث والتطوير، والتي تظهر بوضوح في تنامى أعداد براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي، وبالأخص في المملكة العربية السعودية. ويتناول التقرير العوامل الدافعة للتوسع الديناميكي التي يشهده اقتصاد المعرفة، والذى يعزى في المقام الأول إلى الجهود المبذولة من الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول بعيدًا عن الاقتصادات المعتمدة على النفط، والتى كان لها الأثر الأكبر في إطلاق مبادرات رائدة تستهدف تبني أحدث الابتكارات التقنية ضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ويضم

التقرير إحصاءات حديثة ومعلومات حول مختلف المجالات الحيوية ذات الصلة باقتصاد المعرفة في العالم العربي.

منطقة الخليج العربي

تعمل دراسة مراد علة (2013) [41]على سبر أغوار واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية، بالتركيز على حالة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كنموذج مشرف يعبر بصورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة). وقد انتهت دراسته إلى توصيات عديدة، منها:

- ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- تشكل الدول الخليجية العربية كتلة اقتصادية وبشرية قادرة على أن تفرض موقعا تفاوضيًا إيجابيًا فيما لو اتحدت لا سيما في مجال استيراد التقنية، فضلًا عن نشر تقنية المعلومات والاتصالات فيما بينها والتوسع في الربط الإلكتروني.
- بناء المؤشرات المعرفية في مؤسسات دول مجلس التعاون وتبادلها ونشرها.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في دول مجلس التعاون، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.

الإمارات العربية المتحدة

صدر عن وزارة الاقتصاد بالإمارات "جهود دول الإمارات العربية المتحدة في مجال الابتكار واقتصاد المعرفة" (2016) للخبيرة الاقتصادية نيفين حسين[42].

تشير الدراسة للاستراتيجية الوطنية للابتكار بمخطط زمني يمتد لسبعة أعوام، وهي تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار في القطاعات السبعة التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الابتكار في تحقيق أهدافها الاستراتيجية: الطاقة المتجددة، النقل، التعليم، الصحة، التكنولوجيا، المياه، الفضاء.

وفى إطار مستهدفات رؤية الإمارات 2021 اتجهت الدولة إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة بجهود وخطوات إيجابية استرشادا بالركائز الأساسية التي حددها البنك الدولي لاقتصاد المعرفة ومن هذه الجهود والخطوات: دعم هيكلة البنية القانونية والتنظيمية بمجال تكنولوجيا المعلومات، التعليم

والابتكار، دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظام الحوافز الاقتصادية، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السعودية

تناولت أطروحة دكتوراه (2012) لخالد أحمد الشمري[43]، مدى توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن مدى توافر متطلبات اقتصاد العرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال عضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية بالمرتبة الثانية، وجاء مجال التدريس الجامعي بالمرتبة الأخيرة، كما أظهرت الدراسة أن هناك (34) معوقًا لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات كان من أهمها: تطوير البرامج والمساقات التعليمية في الجامعات السعودية، وضمان استيعابها للمستجدات الحديثة في عالم المعرفة واقتصادياتها، وإنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية في الجامعات السعودية، وتشجيع الأبحاث الجماعية ودعمها وتوجيهها لإيجاد حلول توافق متطلبات سوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة.

وقد خلصت دراسة أحمد حامد نقادي (2014)[44] إلى أن الشراكات الجامعية يمكن أن تقوم بدور أساسي في دعم وتطوير دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع يعتمد على اقتصاد المعرفة، من خلال بناء قدراتها في مجالات خلق المعرفة، وتطوير رأس المال البشري ونقل التطبيقات التكنولوجية إلى قطاعات الأعمال والمجتمع. وأكدت نتائج الدراسة أهمية دور القيادات في كل من الجامعات والأعمال في توفير المهارات والقدرات اللازمة لبناء الشراكة وتفعليها.

وفى عام 2014 صدر تقرير مهم هو: التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية[45] وهو يتضمن:

نظرة عامة على مؤشرات اقتصاد المملكة ومنظومة العلوم والتقنية والابتكار لبناء مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها، وتقويم أركان اقتصاد المعرفة في المملكة: التعليم، الاتصالات وتقنية المعلومات، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، الابتكار، فضلا عن الوضع في القطاعات المختلفة.

وقد تبنت خطة التنمية التاسعة[46] التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكّن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في

مختلف القطاعات وخاصة في أنشطة الإنتاج والخدمات، وتسعى الخطة الى تعزيز الميزات النسبية لاقتصاد المملكة وإضافة ميزات تنافسية جديدة له.

وتشجع خطة التنمية العاشرة[47] على الدراسات والبحوث التطبيقية الداعمة للمعرفة والابتكار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التقنيات الجديدة ورفع المحتوى المعرفي في الصناعات التقليدية بما يمكّن من التحول الى مجتمع قائم على نقل المعرفة وتراكمها ونشرها ثم إنتاجها واستثمارها وإدارتها في مختلف القطاعات. وأنه بحلول عام 2030 هناك أمل أن تصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة.

وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد احتلت المرتبة 29 (من 138 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية 2017/2016.

منطقة العراق وبلاد الشام

تتناول دراسة حسن مظفر الرزو (2013)[48] عناصر بيئة اقتصاد المعرفة في العراق ولبنان وسورية والأردن مع ذكر بيانات قطاع غزة متى توافرت، من حيث خصائص البيئة المعلوماتية للإنترنت والحضور الرقمي العربي على الإنترنت والتطبيقات الرقمية في تلك المجتمعات، وواقع التخطيط الاستراتيجي المعلوماتي في تلك البلدان.

العراق

في بحث مستل من رسالة ماجستير عن إمكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق للباحثة ندوة هلال جودة[49] تم تناول العوائق الرئيسة لبناء اقتصاد المعرفة في العراق متمثلة في عوائق اقتصادية وعوائق سياسية وأمنية فضلا عن هجرة الكفاءات، مركزة على أن أهمها هجرة الكفاءات واختلال الهيكل الاقتصادي، يقابلها عدد من المقومات التي من الممكن أن تساعد العراق في تطبيق اقتصاد المعرفة. وهي توصي بتطوير الخطط الكفيلة بمشروع الحكومة الإلكترونية والعمل على تحقيق الاستقرار الأمني ليتسنى للاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن بيئة مستقرة وآمنة للدخول بالتكنولوجيا الحديثة إلى العراق، ومن الضروري أيضًا الحفاظ على الكفاءات العلمية.

سوريا

صدرت دراسة مهمة عن مؤشرات اقتصاد المعرفة في سوريا عام 2013 عن طريق المرصد الوطني للتنافسية[50]. وتتناول الدراسة مؤشرات سوريا في اقتصاد المعرفة والمؤشرات الداعية لاقتصاد المعرفة، وهي تتعلق بتمكين التجارة والحوكمة، والابتكار، والتعليم والتدريب وتقانة المعلومات والاتصالات، كما تتناول مستلزمات تحول الاقتصاد السوري نحو اقتصاد المعرفة. وهي تبين تراجع ترتيب سورية في مؤشر المعرفة بين عامي 2000 و2012 مرتبة واحدة لتحتل المركز 112 من 145.

وتبين الدراسة أن تطور الاقتصاد السوري والارتقاء به نحو اقتصاد المعرفة بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة في سورية يستلزم القيام بجملة من الخطوات أهمها؛ التخطيط لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة والنظر إليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة، ليصبح نظامًا وطنيًا للابتكار والتجديد، وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفًا فكريًا، بل أنها قد أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

منطقة شمال أفريقيا ومصر

الجزائر

تتناول دراسة مصطفى بو درامة (2014) [51] واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وهي تعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة بالنسبة لاقتصاد المعرفة في الجزائر باستخدام نظرية SWOT.

وقد تبين أنه رغم المجهودات المبذولة تعاني الجزائر من نقص المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا، وهذا ما يفسر بضعف البنية التحتية في مجال تقانات المعلومات والاتصال والبحث والتطوير التقانى، وكذلك هشاشة الأسس التي تعتمد عليها اقتصادياتها، وهذا ما جعل انتقالها إلى الاقتصاد المعرفي يمر فترة أطول، رغم زيادة الاهتمام والوعي الذي تبديه الدولة.

وجدير بالذكر أن مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 قد وضع الجزائر في المرتبة 87 من 138 دولة كما سبقت الإشارة.

مصر

لعل أقدم وأهم عمل تم رصده هو رسالة الدكتوراه لناريمان متولي عن قطاع المعلومات في مصر: دراسة تحليلية مقارنة في اقتصاديات المعلومات (1994) [52].

وتبين دراسة نسرين اللحام عن اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر (2013)[53] أن مرحلة التنمية التي تمر بها مصر، تقع ضمن مجموعة الدول متوسطة التنافسية؛ حيث تصنف ضمن اقتصادات التحول التي تمر بمرحلة انتقالية من مرحلة (الاعتماد على عناصر الإنتاج) التي تعكس الحد الأدنى من التطور إلى مرحلة (محفزات الكفاءة) التي تعكس الحد الوسط للتطور.

ويبدو من الضروري تبني الدولة لاستراتيجيات تخدم التحول إلى اقتصاد صناعي يعتمد في الأساس على المعرفة كعنصر لرفع التنافسية. وترى الدراسة أنه في سبيل تحقيق نهضة مصر والارتقاء بمركزها التنافسي من خلال تحقيق طفرة اقتصادية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة يجب تطوير منظومة الابتكار في مصر، ويمكن أن يتم تطوير منظومة الابتكار كأساس للتحول نحو اقتصاد معرفي وتحسين مستوى تنافسية مصر من خلال السياسات التالية: وضع سياسات تمويلية لدعم الابتكار، وضع نظام فعال ومحفز للابتكار، ربط مراكز البحث والتطوير والجهات البحثية بالقطاعات الإنتاجية، نشر ثقافة الاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار، توفير بنية مؤسسية وتشريعية وسياسية محفزة ومواتية للابتكار.

وجدير بالذكر أن الدستور المصري[54] يتضمن موادا تقر بأهمية بناء اقتصاد المعرفة وتؤكد على ضرورة دعم البحث العلمى والابتكار والإبداع، اذ تنص المادة رقم 23 من الدستور المصري على أن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة" وتدعم الدولة أيضًا "الباحث والمخترع" وتلتزم بأن "تخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية". وهكذا تعكس بنود الدستور المصري المتعلقة باقتصاد المعرفة الأولوية المتزايدة التي توليها الدولة لتشجيع الابتكار والإبداع ضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تتبناها الدولة.

وجدير بالذكر أن مصر احتلت في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 المركز 115 من 138 وهو مركز متأخر.

وتتناول دراسة حديثة (2017) لسالي محمد فريد[55] وضع الاقتصاد المعرفي في مصر، وعرض مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وقياس الاستعداد الإلكتروني في مصر، ثم تتناول الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد المعرفي في مصر، والخطوات التي تساعد في بناء اقتصاد يقوم على المعرفة في مصر، وأخيرًا عرض فرص وتحديات اندماج مصر في الاقتصاد المعرفي.

وتتمثل الفرص التي يتيحها الاقتصاد المعرفي في المجالات الآتية: الأجهزة والبرمجيات، الخدمات المهنية، محتوى الإنتاج الفكري، المعرفة والتعليم والتعلم، خدمات الاتصالات، مراكز الاتصال المتعلقة بالأعمال التجارية، التنمية الريفية، التجارة الإلكترونية.

وتتمثل أولويات بناء الاقتصاد المعرفي لمصر في أن الابتكار هو أساس تحقيق التنمية، والتركيز على التعليم كاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وتوفير الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، كما أن توافر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أمر بالغ الأهمية، ويمكن تحسين القدرات التكنولوجية الوطنية من خلال إنشاء مؤسسات معرفية تقدم خدمات إرشادية واسعة النطاق مما يؤدي إلى توفير بيئة مواتية لبناء الاقتصاد المعرفي في مصر.

وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[56] مسيرة تنموية واضحة، وقد حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في: "أن تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة".

وفيما يتعلق بمحور التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص فإن الرؤية هي أن يكون الاقتصاد المصري.. اقتصاد سوق منضبطًا يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادرًا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة.

نتائج ومؤشرات

كشف حصر وتحليل النتاج الفكري العربي عن اقتصاد المعرفة عن:

- قلة الكتابات العلمية الرصينة عن الاقتصاد المعرفي رغم أهميته كمجال واعد، فقد استقرت الدراسة عند 189 دراسة فقط تتوزع على 33 عاما منذ 1985 حتى 2017، ورغم أن هذا الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية، إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج هي مصر والجزائر والأردن بنسبة بلغت 60.8٪ من مجمل النتاج.
- يتوزع النتاج الفكري على دراسات ومقالات دوريات 59٪، دراسات وأوراق مؤتمرات 21.6٪، كتب ودراسات منفردة 14.7٪ ورسائل جامعية 4.7٪. وقد

لوحظ التشتت الواضح في الدوريات التي تنشر دراسات عن الاقتصاد المعرفي، فقد بلغ عدد الدوريات 84 دورية قدمت 111 دراسة فقط. ومعظم الدراسات جاء من قطاع الاقتصاد والإدارة بنسبة 35.1٪، وهناك إسهام من قطاع المكتبات والمعلومات بلغ 14.4٪. ولا توجد دورية متخصصة في اقتصاد المعرفة، ويلاحظ أن الغالبية من الكتب هي كتب دراسية وتعريفية، كما أن هناك عدة تقارير عن أوضاع اقتصاد المعرفة في البلاد المختلفة أهمها تقرير اقتصاد المعرفة العربي، وتقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. وقد تم رصد 41 دراسة قُدمت إلى 17 مؤتمرا معظمها في قطاع الاقتصاد والإدارة، كما تم حصر تسع رسائل جامعية تتعلق بالاقتصاد المعرفي معظمها من قطاع الاقتصاد أيضا، لكن هناك رسائل جامعية من قطاع التربية ومن قطاع المكتبات والمعلومات.

- يلاحظ كثرة الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة بصفة عامة، أو وضع اقتصاد المعرفة في البلاد والمناطق المختلفة، واهتمام واضح بدور التعليم في اقتصاد المعرفة، وعدم اهتمام بالبحث العلمي، والمؤسسات، وتعليم اقتصاد المعرفة.
- ساد مصطلح اقتصاديات المعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أنه ابتداء من القرن الحادي والعشرين غلب استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة.
- تهتم عديد من الدراسات بدور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية والتنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي.
- رغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن المساهمة في هذا القطاع محدودة للغاية.
- تُبين عدة دراسات أن الاستثمار في البشر ورفع كفاءة الموارد البشرية هو المحور الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة، وهو ما ينطبق أيضا على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة لاقتصاد المعرفة.
- ليس هناك اهتمام بسبل توفير الموارد المالية اللازمة لبناء اقتصاد معرفي، وهو ما ينطبق أيضا على مؤسسات اقتصاد المعرفة.
- تعتمد معظم الدراسات التي تقيس اقتصاد المعرفة على المقياس الشهير "مؤشر اقتصاد المعرفة" الصادر عن البنك الدولي.
- لا اهتمام بدراسات عن تعليم اقتصاد المعرفة.

- لاختصاصيى المعلومات والمعرفة دور مهم يُناط به في بناء ودعم اقتصاد المعرفة.
- يظهر مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 أن هناك 14 دولة عربية وردت في المؤشر من ضمن 138 دولة، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (16 على المستوى العالمي) وتلتها دول الخليج العربي الأخرى عدا سلطنة عمان التي تقدمت عليها الأردن، وليس هناك وجود في هذا المؤشر للعراق وسوريا وليبيا بسبب الظروف التي تمر بها تلك البلاد، فضلا عن بلاد عربية أخرى مثل السودان.
- تظهر بعض الدراسات أن هناك استهلاكًا واستخدامًا للمنتجات المعرفية بشكل كبير مما يؤكد الحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة.
- يرصد مؤشر اقتصاد المعرفة العربي للعام 2016/2015 التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعد منطقة الخليج العربي هي الأولى فيما يتعلق بالتوجه والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وهي متقدمة في الترتيب على المستوى العالمي كما سبق أن أشرنا، وتقدم خططًا واستراتيجيات في سبيل ذلك مثل: الاستراتيجية الوطنية للابتكار في الإمارات العربية المتحدة، ومثل: خطة التنمية التاسعة والخطة العاشرة للمملكة العربية السعودية؛ حيث تتبنى الخطة التاسعة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، كما تشجع الخطة العاشرة على الدراسات والبحوث التطبيقية الداعمة للمعرفة والابتكار في كل المجالات من خلال التقنيات الجديدة ورفع المحتوى المعرفي في الصناعات، بحيث يمكن أن تصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة.
- تعاني بعض البلاد مثل العراق من عوائق لبناء اقتصاد المعرفة منها هجرة الكفاءات واختلال الهيكل الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني. وقد تبين أيضًا أنه رغم المجهودات المبذولة تعانى دول مثل الجزائر من نقص المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا وهشاشة الأسس التي تعتمد عليها اقتصادياتها مما جعل انتقالها إلى الاقتصاد المعرفي يمر بفترة أطول.
- تجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري (2014) نص على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي، وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة، وقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، أن

تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة.

ثم ماذا بعد؟

يتطلب الأمر ضرورة أن تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة فهو السبيل إلى التقدم والتطور، وذلك وفقًا للمرتكزات التالية:

(1) المزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال اقتصاد المعرفة، تلك التي ترصد الواقع بشفافية كبيرة اعتمادا على منهجية علمية مع تقديم مقترحات وحلول للتغلب على العوائق، وهو ما يتطلب تشجيع البحث العلمي في هذا المجال في الجامعات ومراكز البحوث، وإنشاء الأدوات التي تسهل عملية النشر مثل تخصيص دورية عربية أو أكثر للاقتصاد المعرفي.

(2) يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي في هذا المجال بنية تحتية داعمة وأمنا واستقرارا وتشريعات تشجع على الاستثمار.

(3) التعليم الحقيقي هو مفتاح النجاح والتقدم فحصيلته – إذا أُحسن استثمارها- رأس مال بشري (رأس مال فكري أو معرفي) قادر على الإضافة والابتكار وتقديم الجديد، كما أنه يؤدي أيضًا إلى تزويد الفرد بالوعي المعرفي الذي يمكّنه من إبداء الرأي والمشاركة مع الآخرين، وإدراك أهمية وقيمة اقتصاد المعرفة بالنسبة له ولأسرته ووطنه.

(4) من الضروري وضع نظام متطور للإبداع والابتكار يعمل على تشجيع البحث العلمي، ويتضمن حصة معقولة من ميزانية الدولة للانفاق عليه، فهو استثمار يؤدى إلى اقتصاد معرفى قائم على أسس متينة، وهو ما يتطلب الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث وشراكة فعالة مع الشركات والمؤسسات الاستثمارية، وهو ما يتطلب أيضًا إنشاء مؤسسات حديثة للاقتصاد المعرفى مثل: مدن التقانة ومراكز الابتكار وحاضنات التقانة، فضلا عن إيجاد آلية للحوافز.

(5) الاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد العرفة تقوم على شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

(6) ضرورة تقديم بيانات دقيقة للمقاييس العالمية لاقتصاد المعرفة عن وضع اقتصاد المعرفة في الدولة، ويتطلب الأمر أيضا العمل على إنشاء مقياس عربى موحد لاقتصاد المعرفة يمكن القياس على

أساسه أيضا في المنطقة العربية، وذلك من منطلق أن للمنطقة العربية ظروفها وأحوالها التي قد تختلف عن ظروف وأحوال المناطق الأخرى في العالم.

(7) الاهتمام بإدراج مقرر أو أكثر عن اقتصاد المعرفة في البرامج الدراسية لكليات وأقسام الاقتصاد والإدارة والمكتبات والمعلومات.

(8) إعادة النظر في الكفاءات والمهارات المطلوبة في اختصاصيى المعلومات والمعرفة للعمل بكفاءة في بيئة الاقتصاد المعرفي والتى تتطلب العمل بطريقة اقتصادية في مؤسسات المعلومات، فضلا عن دعم الهيئات التابعة لها في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

(9) قد يتطلب الأمر تشكيل كتلة اقتصادية عربية تكون قادرة على تنمية المجتمعات العربية وفقا لركائز الاقتصاد المعرفي، وتحقيق التكامل الإقليمي والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة لدى البلاد المتقدمة.

(10) ضرورة تبني الخطط الاستراتيجية لاقتصاد المعرفة وتفعيلها وتنفيذها مع رؤية للمستقبل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

الهوامش والمصادر

(1) المنظومة. https://search.mandumah.com.mplb.ekb.eg

(2) محمد فتحي عبدالهادي. الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات. 1976-2015. 10 مج (سنوات نشر متعددة)، وقاعدة الهادى المتاحة من خلال موقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

(3) اقتصاد المعرفة. www.google.com.eg

(4) مراد علة. الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجا. ص4. icief.sesric.org

(5) نقلا عن المصدر السابق.

(6) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. الرياض: الوزارة، 2014. ص50.

(7) محمد أنس أبو الشامات. اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج28، ع1 (2012). ص598.

(8) على حسين السمير. دور اختصاصيي المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سورية. ص872. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(9) يرجع إلى: knowledge Economic Index :en.wikipedia.org

(10) فضل جميل كليب. اقتصاد المعلومات أساس لاقتصاد الأمم وتطورها. رسالة المكتبة. مج40، ع1،2 (مارس/ يونيو 2005). ص 28

(11) إيفانز، فيليب. الاقتصاديات الجديدة للمعلومات وتطوير الاستراتيجية/ تأليف فيليب ايفانز، توماس س. ورستر، ترجمة سمير إبراهيم شاهين. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.

(12) ربحى مصطفى عليان. اقتصاد المعرفة. عمان: دار صفاء، 2014.

(13) أحمد أنور بدر. مجتمع المعرفة بين الإطار الفكري والتطبيقات العملية. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2011.

(14) شريف كامل شاهين. مجتمع المعرفة وقضاياه المعاصرة. القاهرة: دار الجوهرة، 2014. ج2، ص 602.

(15) ثريا عبدالرحيم الخزرجى وشيرين بدرى البارودى. اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2012.

(16) سمير حسن الشيخ. اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات. دراسات مستقبلية. ع16 (2011). ص 165-189.

(17) فاطمة عبدالله عطية. دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الميزة التنافسية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. مج38، ع3 (2014). ص 149-207.

(18) محمد نايف محمود. دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر. تنمية الرافدين. ع 116 (2014). ص 51-70.

(19) خليل عمر وليلى معروف. A cultural values understanding nations' readiness for knowledge economy. المجلة العربية للعلوم الإدارية. مج 24، ع1 (2017).

(20) ثريا الماحى. دور تأهيل التعليم لاقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية. 14ص. في المؤتمر الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي. الجزائر، 2007.

(21) ناصر الدين قريبى. منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. الباحث. ع15. (2015). ص 79-89.

(22) آصف دياب. دور الدولة في دعم التعليم العالى والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبنى على المعرفة. في المؤتمر التاسع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمي في الوطن العربي. دمشق، 2003.

(23) رولا نعيم حسن. درجة امتلاك معلمى اللغة العربية في محافظة البلقاء لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم. دراسات في المناهج وطرق التدريس. ع212 (2016). - ص 118 - 152.

(24) أحمد طرطار. الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال. مجلة الاقتصاد والتنمية. ع2 (2011). ص 251-264، ع3 (2011). ص 1 -22.

(25) الجوهرة بنت عبدالرحمن العبدالجبار. دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج 22، ع 1(2017). - ص58 - 88.

(26) ابن نذير نصر الدين. رأس المال الفكري كمدخل لتعزيز الإبداع وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. 18 ص. في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: إدارة وقياس رأس المال الفكري. الجزائر، 2008.

(27) إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف. اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر. مصر المعاصرة. مج105، ع 513 (2014). ص 91-189.

(28) نصر الدين بوريش. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد: مثال الجزائر. 16ص. في الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي. الجزائر،2007.

(29) عماد عبدالعزيز الحاج. جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية. ماجستير - الجامعة الاسلامية بغزة، 2015.

(30) فتح الرحمن على صالح. آليات حشد الموارد المالية لتمويل أنشطة الاقتصاد المعرفي. ص 92-106. في الملتقى العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

(31) كمال رزيق. مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. ع7 (2013). ص 1-22.

(32) أحمد حامد نقادى. مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي: نموذج مقترح بالإشارة إلى الاقتصاد السعودى. مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة جامعة الزقازيق). مج 36، ع2 (2014). ص 91 - 129.

(33) إهداء صلاح ناجى. مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول. Cybrarians Journal. ع44 (2016). ص 1-29.

(34) عواطف المكاوى. تعليم اقتصاد المعرفة: دراسة مسحية مع اقتراح برنامج لتعليمه في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س9، ع2 (2009). ص 143-168.

(35) على حسن السمير. دور اختصاصى المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سورية: دراسة ميدانية. ص 865-888. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(36) عفاف محمد الحسن وعبدالقيوم عبدالحليم الحسن. الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصيي المعلومات في بناء المجتمع واقتصاد المعرفة: دراسة استشرافية. ص 739-772. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(37) World Economy Forum: Global competitiveness Index 2016-2017. 2016.

(38) محمد أنس أبو الشامات. اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج28، ع1 (2012).

(39) Arab knowledge Economy Report, 2015-2016.Dubai:Orient Planet Research, 2016.

(40) تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2016/2015. لغة العصر. 2016. متاح على الرابط التالي:
Aitmag.ahram.org.eg

(41) مراد علة. الاقتصاد المعرفي... مصدر سابق.

(42) الإمارات العربية المتحدة. وزارة الاقتصاد. جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الابتكار واقتصاد المعرفة/ إعداد نيفين حسين. أبو ظبى، 2016. 14ص.

(43) خالد أحمد الشمرى. مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين. دكتوراه - جامعة اليرموك، 2012.

(44) أحمد حامد نقادى. دور الشراكة الجامعية في بناء اقتصاد المعرفة بالتطبيق على الاقتصاد السعودى. مجلة البحوث التجارية. مج36، ع1 (2014). ص 31-59.

(45) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية. الرياض، 2014. 270ص.

(46) السعودية وزارة الاقتصاد والتخطيط. الاقتصاد القائم على المعرفة: خطة التنمية التاسعة. ص85-100. متاح على الرابط التالي: www.mep.gov.sa

(47) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. موجز خطة التنمية العاشرة وأولياتها. ص38. متاح على الرابط التالي: www.nationalplanningcycles.org

(48) حسن مظفر الرزو. سمات اقتصاد المعرفة في العراق وبلاد الشام: محاولة لصياغة استراتيجية عربية. المستقبل العربي. ع 412 (2013). ص 48-68.

(49) ندوة هلال جودة. مقومات وعوائق الولوج إلى اقتصاد المعرفة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية. ع 42 (2016). ص 172-202.

(50) سوريا. المرصد الوطنى للتنافسية. مؤشرات اقتصاد المعرفة: الجمهورية العربية السورية. 2013. متاح على الرابط التالي: www.ncosyria.com

(51) مصطفى بودرامة. سبل تنمية اقتصاد المعرفة في الاقتصاد الجزائرى. مجلة رماح للبحوث والدراسات (الأردن). ع14 (2014). ص 197-212.

(52) ناريمان إسماعيل متولى. قطاع المعلومات في مصر: دراسة تحليلية مقارنة في اقتصاديات المعلومات. الإسكندرية، 1994. دكتوراه، 346ص.

(53) نسرين اللحام. اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية 2013.

(54) دستورا مصر وتونس الجديدان يقران بأهمية اقتصاد المعرفة... 2014. متاح على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org

(55) سالى محمد فريد. التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر. مجلة رماح للبحوث والدراسات (الأردن). ع121 (2017). ص 118-142.

(56) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030. متاح على الرابط التالي:http://sdsegytp2030.com

●●●